

Distr.: General
22 July 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد علي (ماليزيا)

ثم: السيد ميتشانك (نائب الرئيس) (الجمهورية التشيكية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة مكلورغ

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

البند ١٥٣ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم

المتحدة لحفظ السلام

الاستعراض الشامل للخلية العسكرية الاستراتيجية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد

أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing

.Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



البند ١٤١ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في بوروندي

البند ١٥٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

المركز المالي المستكمل لبعثات حفظ السلام المغلقة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

تقرير شامل عن توحيد حسابات حفظ السلام

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

تنظيم الأعمال

١ - الرئيس: لفت الانتباه إلى برنامج العمل المقترح للأسبوعين الأولين من الجزء الثاني من الدورة الثانية والستين المستأنفة للجمعية العامة، وأيضا إلى المذكرة المقدمة من الأمانة العامة بشأن حالة إعداد الوثائق (A/C.5/62/L.34).

٢ - السيد هانتي (أنتيغوا وبربودا): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه يثني على رئيس اللجنة لرسالته المؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ الموجهة إلى رؤساء الإدارات بخصوص التأخر في تقديم الوثائق، ويقترح أن تصدر تلك الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة. ومن دواعي الأسف أنه، على ضوء ثقل عبء العمل الذي تضطلع به اللجنة، أصبح التأخر في تقديم التقارير مبعثا للقلق مرة أخرى. ولم يكن هناك امتثال لقاعدة الأسابيع الستة المتعلقة بتوفير الوثائق، وهي قاعدة سبق ورودها في مختلف قرارات الجمعية العامة، كما أن المسؤولين بالأمانة العامة كثيرا ما لا يقومون، عند عرض التقارير، بذكر الأسباب المبررة للتأخر في الإصدار.

٣ - وأضاف قائلا إنه بينما حدثت زيادة كبيرة في إجمالي ميزانية المنظمة لحفظ السلام في السنوات الأخيرة، حدث تناقص تدريجي في الوقت المخصص لقيام الدول الأعضاء بالنظر في الاحتياجات من الموارد، وفي جوانب سياسة عمليات حفظ السلام. والوضع الراهن لم يسبق له مثيل، فثلث التقارير التي يُفترض أن يُنظر فيها في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة لن يُعرض إلا في الأسبوع الأخير، ولم تعد اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية حتى الآن سوى خمسة تقارير من التقارير المتصلة بعمليات حفظ السلام. والتأخر في تقديم التقارير يفضي إلى تقويض دور الرقابة الذي تضطلع به الجمعية العامة، فضلا عن تقليص قدرة

الدول الأعضاء على النظر بطريقة مفصلة ومستنيرة في ميزانيات مختلف عمليات حفظ السلام.

٤ - وأكد أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة لمعالجة هذه الحالة. وقال إن الدول الأعضاء ينبغي أن تبحث الصعوبات التي تؤثر على كل من الأمانة العامة واللجنة الاستشارية وذلك بهدف التوصل إلى فهم مشترك لكيفية مواجهتها. وعلاوة على ذلك، يجب على الأمين العام ورئيس اللجنة الاستشارية أن يوفر استجابات رسمية لما أعربت عنه الدول الأعضاء من شواغل، وفقا للفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٥٠ جيم.

٥ - وأردف يقول إن المشكلة تتعقد من جراء بقاء الوقت المخصص لاجتماعات اللجنة الاستشارية دون تغيير لفترة تجاوزت عقدا من الزمان، وذلك بالرغم من أن اللجنة عليها الآن أن تتناول ما يناهز ضعف عدد التقارير ذات الصلة. ومن ثم يجب أن يؤذن للجنة الاستشارية، بأن تعقد اجتماعاتها على أساس ١٢ شهرا حتى تتمكن من تناول القضايا المعروضة عليها بشكل شامل وفعال وفي الوقت المناسب. ومن الواجب كذلك إعادة النظر في شروط خدمة أعضاء اللجنة الاستشارية من أجل القضاء على عدد من العقبات الكبيرة التي تواجه غالبيتهم، ولتمكين اللجنة من تقديم ما ينتظر منها من تقارير عالية الجودة.

٦ - واستطرد قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين لا يمكنها، بالنظر إلى الطابع المؤقت لبرنامج العمل المقترح، أن توافق على هذا البرنامج بعد الأسبوع الأول من الدورة المستأنفة. والمجموعة على ثقة من أن المكتب سوف يعدل برنامج العمل هذا، عند الاقتضاء، من أجل بيان التغييرات في حالة إعداد الوثائق والتقدم المحرز في المفاوضات. وفي هذا الصدد، لا بد من ضمان تزويد اللجنة بما يكفي من وقت وخدمات مؤتمرات. وعلى الرغم من أن ميزانيات عمليات حفظ

على نحو نشط قضية تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويواصل العمل على كفالة فعاليتها. ومع هذا، فإن ذلك الالتزام السياسي ينبغي أن يتواءم مع انضباط الميزانية وكفاءة الإدارة المالية. وفي الجزء الثاني من الدورة المستأنفة، سيتولى الاتحاد الأوروبي بحث ميزانيات مختلف العمليات بهدف تزويدها بالموارد الضرورية لتنفيذ ولاياتها. وتبعاً لمدى توافر الوثائق ذات الصلة في الوقت المناسب، لدى الاتحاد الأوروبي استعداد أيضاً لمناقشة قضايا أخرى من قبيل إقامة العدالة والتخطيط لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات/موارد المؤسسة.

١٠ - السيد هيلر (المكسيك): تحدث باسم مجموعة ريو، فقال إنه يشعر بالقلق إزاء التأخر في إصدار التقارير، ويدعو الأمانة العامة واللجنة الاستشارية إلى توضيح أسباب ما يحدث من تأخيرات، وإلى اقتراح الحلول المناسبة.

١١ - وأضاف قائلاً إن اللجنة الخامسة يجب أن تزود الأمين العام بالموارد اللازمة لتنفيذ ولايات مختلف عمليات حفظ السلام، وفقاً للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ومع هذا، فإن مجموعة ريو تشعر بالقلق بشأن الاحتياجات من الموارد التي تتصل بتلك العمليات، وهي ترى أن مستويات هذه الموارد ينبغي أن تكون مستندة إلى مبررات كافية بهدف ضمان تحقيق أكبر قدر من الكفاءة. ولا بد أيضاً من وجود رقابة فعالة إذا ما أريد توزيع هذه الموارد واستخدامها على نحو يتسم بالشفافية.

١٢ - واستطرد يقول إن مجموعة ريو تعلق أهمية خاصة على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وهي تؤكد من جديد أن ثمة حاجة إلى قيام المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات عاجلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على آفة الفقر في هذا البلد. ولهذه الغاية، ساهمت الدول أعضاء المجموعة بأعداد كبيرة من الجنود وأفراد الشرطة في

السلام محددة بأطر زمنية، ينبغي أن يخصص وقت كاف للنظر بتعمق في القضايا الأخرى ذات الأهمية الكبرى، من قبيل نظام إقامة العدل والمشتريات. فالوصول بالمفاوضات المتعلقة بهذين البندين، بصفة خاصة، إلى نهاية ناجحة سيبحث بالإشارات الصحيحة إلى الأمانة العامة.

٧ - واحتتم كلمته قائلاً إن اللجنة الاستشارية والأمانة العامة ينبغي أن تقدما إيضاحاً رسمياً لحالة إعداد التقارير التي ستعرض في الجزء الرئيسي من الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، وأن توفر أيضاً تأكيدات بأن تلك التقارير، وخاصة ما يتصل منها برعاية التنمية، سوف تكون ممتثلة تماماً للأحكام ذات الصلة؛ وذلك منعا لتكرار الحالة الراهنة.

٨ - السيدة سيمكيتش (سلوفينيا): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وليختنشتاين، فكررت الإعراب عن الشواغل التي أبدتها ممثل أتيغوا ويربودا بشأن التأخر في إصدار عدد من التقارير الهامة المقدمة من الأمين العام واللجنة الاستشارية، وبعض هذه التقارير له آثار كبيرة على الميزانية. وقالت إن رسالة رئيس اللجنة المؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، التي تستوجب توجيه الثناء له عليها، وصفت شواغل اللجنة وصفا دقيقاً.

٩ - وأضافت قائلة إن تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يمثل أولوية لدى الاتحاد الأوروبي، الملتزم التزاماً بالغاً بدور المنظمة الرئيسي في ميدان صون السلام والأمن الدوليين. وقد أسهم الاتحاد بأعداد ضخمة من الجنود والشرطة المدنية وغيرهم من الأفراد في شتى بعثات حفظ السلام، وهو مسؤول بصورة جماعية عن حصة كبيرة من إجمالي ميزانية حفظ السلام. كذلك ساند الاتحاد الأوروبي

في الدورة المستأنفة الحالية. وفي هذا الصدد، ينبغي القيام، في الوقت المناسب وعلى نحو يتصف بالكفاءة، بتسديد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات. وبعض البلدان لم يُرد إليه ما تحمّله من تكاليف لمشاركته في مختلف البعثات الجارية والمغلقة منذ أكثر من عقد من الزمان. ومن الواجب على الأمانة العامة إذن أن تواصل العمل على اتباع طرق عملية لتناول هذه المشكلة بطريقة عادلة في كافة بعثات حفظ السلام، مع قيامها، دون تأخير بإبلاغ الدول الأعضاء بالتدابير المتخذة لتحقيق هذه الغاية.

١٦ - واختتم كلمته قائلا إن مجموعة ريو تعرب عن قلقها لأن تقرير اللجنة الاستشارية بشأن تعزيز ركيزة التنمية ليس جاهزا حتى الآن كي تنظر فيه الجمعية العامة. وتشكل التنمية قضية ذات أهمية أساسية بالنسبة للدول أعضاء المجموعة، وستكون تلك الدول ممتنة بالتالي إذا قُدمت لها معلومات مستكملة عن حالة التقرير.

١٧ - السيد تاوانا (جنوب أفريقيا): تحدث باسم المجموعة الأفريقية، فقال إنه يرحب برسالة رئيس اللجنة المؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ولدى المجموعة عزوف عن العمل في ظل الأحوال السائدة، فإصدار الوثائق في وقت متأخر أصبح بمثابة القاعدة، لا الاستثناء. وتلك الممارسة غير مقبولة، فهي تؤثر بشكل ضار على قدرة اللجنة على تحقيق أهدافها، كما أنها قد تمنعها من التوصل إلى أفضل اتفاق ممكن بشأن ميزانيات عمليات حفظ السلام. وفي الدورة الراهنة، كان من المقرر للجنة الخامسة أن تنظر في ميزانيات لحفظ السلام يصل مجموعها إلى ما يقرب من ٧,٤ بلايين دولار، إلى جانب عدد من البنود الأخرى التي لا تتعلق بحفظ السلام. ومن ثم، ينبغي أن يُخصص وقت كاف للجنة لضمان تمكّنها من النظر مليا في جميع القضايا المعروضة عليها.

بعثة الأمم المتحدة هذه، وتنخرط أيضا في أشكال أخرى للتعاون مع حكومة هايتي. ومن الجدير بالثناء، بصفة خاصة، ذلك الدعم المتعلق باسترجاع البيانات وعمليات الإجلاء، الذي يقدمه إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

١٣ - وأكد أن مجموعة ريو ملتزمة بالعمل على نحو بناء بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الشاملة في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة، وذلك ضمانا لالتزام عمليات حفظ السلام بالترشيد والفعالية والمساءلة. وليس من الجائز أن يفسر هذا، رغم ذلك، بأنه ممارسة من ممارسات تخفيض التكاليف، ففي الوقت الذي ينبغي فيه للمنظمة أن تأخذ بسياسات متماسكة وموحدة بشأن عمليات حفظ السلام، يجب إيلاء الاعتبار اللازم للولايات والخصائص المتميزة لكل عملية من تلك العمليات.

١٤ - وأكد أيضا أن موضوع المشتريات يمثل أولوية لدى مجموعة ريو. وينبغي أن تكون قاعدة البائعين للمنظمة متنوعة بهدف توفير فرص التوريد أمام جميع الدول الأعضاء على نحو واضح ومفتوح مع كفالة التعامل بشكل عادل ونزيه وغير تمييزي. ومن المأمول فيه أن تعزز المفاوضات القادمة بشأن المشتريات ما سبق إحرازه من تقدم. أما فيما يتصل بإقامة العدل، فإن مجموعة ريو قد أعربت بالفعل عن تأييدها لعملية الإصلاح ويجب الآن على الدول الأعضاء أن تمضي قدما بشأن هذه العملية حتى يتسنى القيام تدريجيا بتطبيق النظام الجديد الخاص بإقامة العدل اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وصاعدا.

١٥ - وقال إن مجموعة ريو تثني على الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات لإنجازه ولايته بنجاح، وتعرب عن أملها في أن تنظر اللجنة الخامسة في تقرير الفريق العامل

١٨ - وأضاف قائلاً إن أسباب تأخر إصدار تقرير ما ينبغي توضيحها عند تقديم ذلك التقرير وفقاً للفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٥٠، جيم، ومن الواجب على الأمانة العامة أن تتخذ الخطوات المناسبة للامتثال لهذا الشرط، دون إبطاء، وأن تكفل أيضاً الالتزام بقاعدة الأسابيع الستة المتعلقة بتوفير الوثائق. وعلاوة على ذلك، فإن تمكين اللجنة الخامسة من التصدي لمشكلة التأخر في الإصدار لا يتطلب فحسب اعتبار المديرين مسؤولين عن عرض التقارير في وقت متأخر، بل يتطلب أيضاً مطالبتهم بالمثل أمام اللجنة من أجل بيان أسباب التأخير.

٢٢ - السيد راشكو (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن بعثات المنظمة لحفظ السلام تتضمن أعداداً لم يسبق لها مثيل من حفظة السلام العسكريين والمدنيين. والميزانيات المقترحة لبعثات حفظ السلام الراهنة، التي ستتولى اللجنة دراستها واعتمادها في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة، تبلغ ٧,٤ بلايين دولار، مما يناهز ضعف ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وعلى ضوء هذه التكاليف القياسية، يجب أن يتاح للدول الأعضاء، المسؤولة أمام حكوماتها عن كفاءة استخدام الموارد بأسلوب يتسم بالكفاءة والفعالية والشفافية، وقت كاف لاستعراض إدارة وتنظيم كل بعثة.

٢٣ - وأضاف قائلاً إن الميزانيات المقترحة لعديد من بعثات حفظ السلام الكبيرة والمرتفعة التكلفة لن تُعرض إلا في وقت متأخر من الدورة المستأنفة. ووفد الولايات المتحدة الأمريكية يتفهم التحديات التي يواجهها المسؤولون عن إعداد الميزانيات المعنية في المقر وفي الميدان، إلا أنه يؤكد تماماً ما أعرب عنه رئيس اللجنة في رسالته المؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ من شواغل بشأن تقديم التقارير.

٢٤ - واستطرد يقول إنه يتعين تهئية الطرق اللازمة لكفاءة توفير وقت كاف للجنة الخامسة وللجنة الاستشارية حتى تبحث تلك الميزانيات بحثاً متعمقاً. ولا يجوز أن يُطلب إلى اللجنة الخامسة أن تستعرض الميزانيات وتوافق عليها في غضون أيام قلائل. والأمين العام هو الذي يتحمل المسؤولية النهائية عن كفاءة أداء الأمانة العامة لمهامها في الوقت المناسب، ومن الواجب عليه بالتالي أن يعمل مع رؤساء الإدارات ذات الصلة لضمان معالجة هذه المشكلة على نحو

١٩ - وأردف يقول إن القضايا المتصلة بحفظ السلام ذات أهمية قصوى لدى المجموعة الأفريقية، التي ستكرس في الدورة المستأنفة الحالية اهتمامها على سبيل الأولوية للمسائل المحددة زمنياً. وفي هذا الصدد، مما يبعث على القلق بشكل خاص، أن من المقرر عرض ميزانيتي آخر بعثتين أنشئت، وهما بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والعمليّة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، قبل اختتام الجزء الثاني من الدورة المستأنفة بيومين اثنين فقط.

٢٠ - واختتم كلمته قائلاً إن المجموعة الأفريقية تشدد على أهمية ركيزة التنمية، وهي على ثقة من أن القضايا المتصلة بها سوف تكون موضع نظر في بداية الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

٢١ - السيد تولا (نيوزيلندا): تحدث باسم أستراليا وكندا ونيوزيلندا، فردد ما أعرب عنه المتحدثون السابقون من الشعور بالقلق إزاء تأخر إصدار الوثائق وتأثير هذه الظاهرة على برنامج عمل اللجنة الخامسة، ورحب بالجهود التي يبذلها رئيس اللجنة من أجل إثارة هذه الشواغل لدى الأمانة العامة واللجنة الاستشارية. وقال إن اتخاذ قرارات بشأن عمليات معقدة وباهظة التكلفة تحت ضغط في نهاية الدورة

النظر في مسائل لا تمت بصلة لحفظ السلام. وهذا العبء المفرط الذي تتحمله الجمعية العامة قد أفضى إلى التأخر في تقديم الوثائق من جانب إدارة عمليات حفظ السلام. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، ما أوصى به مكتب خدمات الرقابة الداخلية من قيام إدارة الشؤون الإدارية وإدارة عمليات حفظ السلام باتخاذ خطوات فورية لإعادة تنظيم عملية الميزانية ودمج المهام ذات الصلة (A/60/717، الموجز).

٢٨ - واختتم كلمته قائلا إن الأولوية في الدورة المستأنفة ينبغي أن تُعطى لميزانيات حفظ السلام ذات الأثر الزمنية المحددة، أما القضايا الأخرى غير ذات الصلة فينبغي تناولها في الجزء الرئيسي من الدورة الثالثة والستين.

٢٩ - السيد عبد المنان (السودان): قال إن التأخر في إصدار التقارير، وخاصة ما يتصل منها بالقضايا ذات الأثر الزمنية المحددة من قبيل تمويل عمليات حفظ السلام، يشكل مبعث قلق لدى جميع الوفود. وقد طُلب إلى الأمانة العامة، من جانب الدول الأعضاء، على نحو متكرر، ومن جانب رئيس اللجنة أيضا في رسالته المؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أن تصدر التقارير في حينها، وبالنظر إلى عدم استجابة الأمانة العامة، من الواضح أن الوقت قد حان لاتباع استراتيجية جديدة.

٣٠ - وأضاف قائلا إن الدول الأعضاء ينبغي أن تناقش هذه القضية فيما بينها، وأن تأتي بحل مناسب. ومن الحلول الممكنة أن يخصص بند في جدول الأعمال لهذه المسألة، ابتداء من الدورة الثالثة والستين وإلى حين القيام بحلها، وهناك حل آخر يتمثل في النظر في المسألة كأمر مستقل في سياق مقترحات الإصلاح المقدمة من الأمين العام، وثمة حل ثالث أيضا هو تشكيل فريق عامل مفتوح العضوية. وأي من هذه الحلول سيمثل طريقة عملية لتناول القضية ذات الصلة، وإجبار الأمانة العامة على تزويد اللجنة بتفسير سليم.

فعال. ووفد الولايات المتحدة يتطلع إلى العمل مع الوفود الأخرى، في إطار اللجنة الخامسة ومع الأمانة العامة أيضا لضمان قيام اللجنة، في المستقبل وعلى الرغم من التحديات، بتلقي هذه التقارير قبل بداية دوراتها بوقت طويل، وفقا للشروط التي وضعتها الجمعية العامة.

٢٥ - السيد موكاي (اليابان): قال إنه يقر الشواغل المثارة ويؤيد رسالة رئيس اللجنة المؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وكان من الحري تقديم جميع الوثائق قبل بداية الجزء الثاني من الدورة المستأنفة بأسبوعين، وخاصة بالنظر إلى ضخامة حجم ميزانيات حفظ السلام المقترحة.

٢٦ - وأضاف قائلا إن الدول الأعضاء أحيطت علما بأن الجدولين الزمنيين للجنة الخامسة وللجنة الاستشارية، فيما يتصل بالعام القادم، قد تحددوا بالفعل ولا يمكن تغييرهما. ومع ذلك من الواجب أن يتاح للدول الأعضاء وقت يكفي للنظر في ميزانيات حفظ السلام الضخمة والمعقدة. وفي هذا الشأن، لا يمكنهم قبول كون التقريرين المتعلقين بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ولبعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى وتشاد من المقرر الآن عرضها قبل نهاية الجزء الثاني من الدورة المستأنفة بأيام قلائل فقط؛ إذ ينبغي عرض هذين التقريرين قبل أسبوع واحد على الأقل من ذلك الموعد. وينبغي تحديد برنامج عمل اللجنة وفقا لما توليه الدول الأعضاء من أولوية وإلحاحية للقضايا كل على حدة. ومن طرق معالجة هذه المشكلة أن تقوم الأطراف المعنية بالإكثار من الاتصالات، مع تحسين مزامنة أعمالها.

٢٧ - وأردف يقول إن وفد اليابان يسلم بما تشعر به اللجنة الاستشارية من قلق لكون دورتها الشتوية، التي مُدّدت أصلا من أجل السماح بوقت كاف للنظر في ميزانيات حفظ السلام والقضايا الأخرى المتصلة بها، كثيرا ما تستغل الآن في

اللازمة بعد ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٨ من أجل دورة كانت بدايتها في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وفي نفس الوقت لم ترد إلا بعد ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ الوثائق الضرورية لنظر اللجنة الاستشارية في حساب الدعم لبعثة الأمم المتحدة في السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ومن الجدير بالذكر أيضا أن اللجنة الاستشارية تعمل كليا تقريبا، استنادا إلى نسخ مسبقة غير محررة من تقارير الأمين العام عن عمليات حفظ السلام، وهذه التقارير لا تكون متاحة إلا باللغة الانكليزية، وكثيرا ما تخضع للتصويب والتنقيح والاستكمال.

٣٥ - وأضافت قائلة إن لتقديم الوثائق في وقت متأخر نتائج مباشرة، سواء بالنسبة للجنة الخامسة أو بالنسبة للجنة الاستشارية، إذ تزايد ظاهرة توافر وقت بالغ المحدودية للجنة الاستشارية للنظر في القضايا الهامة. وتوقع اللجنة الحصول على وقت كاف لأداء عملها على نحو سليم ليس أمرا خارجا عن نطاق المعقول. وقد أفضى التأخر في تقديم الوثائق أيضا إلى التأثير على موعد إصدار التقرير العام للجنة الاستشارية بشأن عمليات حفظ السلام، وكذلك على نطاق هذا التقرير، وهو تقرير كان يجب إعداده قبل استعراض البعثات كل على حدة.

٣٦ - وأردفت تقول إن مشكلة التأخر في إصدار الوثائق، مع أنها ليست مشكلة جديدة، فقد تفاقم في السنوات الأخيرة. فالأمانة العامة واللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة قد عانت كلها من هذه المشكلة، كما أنها أسهمت فيها.

٣٧ - وقالت إن الإجراءات الراهنة للنظر في تمويل عمليات حفظ السلام نابعة من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٩ ألف، الذي اعتمد وفقا لعدد من تقارير ومقترحات اللجنة الاستشارية. وكانت الفكرة المبدئية هي أن تبدأ الأمانة

٣١ - السيدة سامايوا - ريكاري (غواتيمالا): قالت إن المشكلة لا تتعلق فيما يبدو بإدارة عمليات حفظ السلام، التي قدمت تقاريرها في موعدها، بل تتعلق بإدارة الشؤون الإدارية، ومن ثم، ربما كان ينبغي لوكيل الأمين العام للشؤون الإدارية أن يمثل أمام اللجنة لتعليل هذه المشكلة. وبهذه الطريقة قد تتوصل المنظمة إلى حل بالفعل، بدلا من القيام فحسب بمناقشة نفس المشكلة عاما تلو الآخر.

٣٢ - واختتمت كلمتها قائلة إن وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية ينبغي أيضا أن يحضر الجلسة الرسمية المقبلة للجنة ليوضح سبب عدم ملء الوظيفة من الرتبة ف-٣ المتعلقة بالمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، المشار إليها في القرار ٢٣٦/٦٢، حتى الآن.

٣٣ - السيد كاري (شعبة تمويل عمليات حفظ السلام): تحدث بوصفه الموظف المسؤول عن شعبة تمويل عمليات حفظ السلام، فقال إن الأمانة العامة تشارك فيما أثر من شواغل، وأنها تنظر بكل جدية إلى المواعيد النهائية. ومع هذا، فإن ثمة عددا من الأسباب المشروعة للتأخر في إصدار الوثائق. وهذه الأسباب تتضمن وجود حاجة إلى التشاور أكثر من المتوقع، وحدوث تأخيرات في تلقي المعلومات من المكاتب البعيدة عن المقر، والشواغل، وتزايد عبء العمل، وتزايد التعقد، وتغير الظروف المحيطة ببعثات حفظ السلام، فضلا عن الجهود الجارية التي تبذلها الأمانة العامة كي تكفل أن تستوفي تقاريرها معايير الجودة. بيد أن الأمانة العامة تتخذ خطوات لمعالجة هذه القضية، وستبذل مزيدا من الجهود لتيسير أعمال اللجنة.

٣٤ - السيدة مكلورغ (رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قالت إن التأخر في تقديم الوثائق قد أثر تأثيرا كبيرا على أعمال اللجنة الاستشارية في دورتها الشتوية. فباستثناء قلة ضئيلة من عمليات حفظ السلام، قدمت الوثائق

٣٩ - واختتمت كلمتها قائلة إن اللجنة الاستشارية تعمل، من ناحيتها، على التماس طرق لجعل مناقشاتها أكثر تركيزاً ولتقديم تقارير واضحة موجزة تتضمن توصيات صريحة موجهة إلى اللجنة الخامسة. أما اللجنة الخامسة فإنها بحاجة بدورها إلى مراعاة الوضع الراهن، وإلى ملاحظة أن الطلبات العديدة للجنة الخامسة واللجنة الاستشارية، التي تثقل كاهل الأمانة العامة، تحد من قدرتها على إعداد الوثائق الضرورية، وينبغي، فضلاً عن ذلك، لرئيس اللجنة الاستشارية وأمينها التنفيذي، وأيضا لرئيس ومكتب وأمين اللجنة الخامسة، التنسيق المستمر والوثيق فيما بينهم من أجل التوصل إلى برنامج عمل معقول وقابل للتنفيذ، مما يغني بالتالي عن الحاجة إلى تنقيح الجداول الزمنية باستمرار. ومن شأن حسن النية وزيادة الجهد والتعاون من كافة الجوانب أن يكفل النظر، على نحو بالغ الحصافة والفعالية، في احتياجات المنظمة من قبل كل من يعنيه الأمر.

٤٠ - الرئيس: قال إنه سيعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على برنامج العمل المقترح، على أن يكون من المفهوم أنه سيجري إدخال تعديلات، عند الاقتضاء، أثناء الدورة.

٤١ - وقد تقرر ذلك.

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جورجيا (A/62/633 و A/62/680 و A/62/781/Add.1)

البند ١٥٣ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (A/62/632 و A/62/751 و A/62/744 و A/62/781/Add.5).

العامة، بناء على أفضل المعلومات المتاحة، في إعداد ميزانيات حفظ السلام للفترة المالية اللاحقة في فصل الخريف من كل عام، وذلك حتى يمكن تقديمها للجنة الاستشارية في موعد أقصاه نهاية شهر كانون الثاني/يناير اللاحق. ولقد قررت اللجنة الاستشارية تحديدا عقد دورة شتوية حتى تستطيع النظر في تقارير الأمين العام المتصلة بعمليات حفظ السلام في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس. وهذا يعني بالتالي أن تقارير الأمين العام والتقارير ذات الصلة للجنة الاستشارية من شأنها أن تقدّم إلى اللجنة الخامسة في شهر نيسان/أبريل، أي قبل وقت طويل من بداية الفترة المالية الجديدة في ١ تموز/يوليه.

٣٨ - وذكرت أن هذا النظام كان ناجحا نجاحا كبيرا لعدد من السنوات، ولكنه يتعرض اليوم للاهتزاز. وقد علقت اللجنة الاستشارية مرارا في الماضي القريب على ضرورة ضمان الأمانة العامة تقديم مقترحاتها في حينها. وعلى النقيض مما كان سائدا منذ ١٠ سنوات أو ١٥ سنة، توجد اليوم معايير ومنهجيات راسخة لإعداد ميزانيات حفظ السلام وتقارير الأداء، حتى فيما يتعلق منها بالبعثات الجديدة والمعقدة. ولم يعد من الممكن أن تُستخدم الحاجة إلى وضع آليات جديدة واختبار إجراءات حديثة كعذر مبرر للتأخير. وعلاوة على ذلك، فإن الاستعمال المطرد لتكنولوجيا المعلومات قد أفضى إلى تيسير وتعجيل الاتصالات بين المقر والميدان. ومن اللازم أن يدرك المسؤولون الميدانيون أهمية منح أولوية عالية لمسألة القيام في الوقت المناسب بتقديم معلومات كاملة إلى المقر. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد ذلك الابتكار الجديد الذي يتمثل في إيفاد أفرقة عدّادة من المقر للميدان. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي ملء وظيفة مدير شعبة تمويل عمليات حفظ السلام دون إبطاء، كما يتعين أن تتحسن الاتصالات بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون الإدارية.

الجناحين. ومطلوب من الجمعية العامة أن تبت في كيفية معاملة الرصيد الحر، وقيمتها ١ ٠٨٠ ٠٠٠ دولار، فضلا عن الإيرادات والتسويات الأخرى البالغة ٨٢٦ ٧٠٠ دولار.

٤٥ - وعرض تقرير الأمين العام بشأن الميزانية المتعلقة ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/62/680)، التي تمثل مبلغا إجماليا مقترحا مقداره ٣٤ ٧٤٠ ٧٠٠ دولار، فقال إن هذا المبلغ يقل عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمقدار ٢٦٩ ١٠٠ دولار أي ٠,٨ في المائة.

٤٦ - وأضاف قائلا إن الأسباب الرئيسية للتفاوت هي انخفاض الحاجة إلى الموظفين الدوليين بسبب الإلغاء المقترح لوظيفتين من وظائف الخدمة الميدانية بعنصر الدعم، وهبوط الاحتياجات من النقل الدولي نتيجة لتقلص تكاليف ساعات الطيران لطائرة واحدة ثابتة الجناحين وطائرة أخرى مروحية. والجمعية العامة مدعوة إلى اعتماد يبلغ قدره ٣٤ ٧٤٠ ٧٠٠ دولار لمواصلة عمل البعثة فيما يتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وإلى تقسيم هذا المبلغ بمعدل شهري قدره ٢ ٨٩٥ ٠٥٨ دولارا إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة.

٤٧ - وعرض تقرير الأداء المتصل بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/62/632) فقال إن الجمعية العامة قد اعتمدت، في قرارها ٢٧٨/٦٠ و ٢٥٠/٦١، بء، تمويلا يبلغ ٤٩٦ ٦١٥ ٥٠٠ دولار، وأن النفقات قد بلغت ٤٩٥ ٧٣٥ ٦٠٠ دولار، مما نشأ عنه رصيد حر قدره ٨٧٩ ٩٠٠ دولار، وهذا يمثل معدل تنفيذ يبلغ ٩٩,٨ في المائة.

٤٨ - وأضاف قائلا إن الأسباب الرئيسية للفارق ذي الصلة هي انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالوحدات العسكرية

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الاستعراض الشامل للخلية العسكرية الاستراتيجية (A/62/744)

البند ١٤١ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في بوروندي (A/62/668 و A/62/781/Add.2).

البند ١٥٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (A/62/756 و A/62/781/Add.4)

٤٢ - السيد كاريما (شعبة تمويل حفظ السلام): تحدث بوصفه الموظف المسؤول عن شعبة تمويل حفظ السلام، فأشار إلى أن المبلغ الإجمالي التقديري اللازم لجميع مقترحات ميزانية عمليات حفظ السلام عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وحساب دعم عمليات حفظ السلام وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات هو ٧,٤ بلايين دولار.

٤٣ - وعرض تقرير الأداء المتعلق بميزانية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/62/633) فقال إن الجمعية العامة قد رصدت، في قرارها ٢٧٣/٦٠ تمويلا يبلغ ٣٣ ٣٧٧ ٩٠٠ دولار، وإن النفقات بلغت ٣٢ ٢٩٧ ٩٠٠ دولار، مما نشأ عنه رصيد حر قدره ١ ٠٨٠ ٠٠٠ دولار، وهذا يمثل معدل تنفيذ يبلغ ٩٦,٧ في المائة.

٤٤ - وأضاف قائلا إن السببين الرئيسيين لهذا الفارق يتمثلان في هبوط النفقات المتعلقة بالموظفين الدوليين من جراء زيادة دوران هؤلاء الموظفين لإيفادهم إلى بعثات جديدة، وانخفاض الاحتياجات من النقل الجوي على ضوء العمل بجدول زمني مرشد لرحلات الطائرات الثابتة

تسمى الآن مكتب الشؤون العسكرية، ويصف الدروس المستفادة فيما يتعلق بالتخطيط العسكري لعمليات حفظ السلام الحالية والمقبلة التي تتسم باتساع النطاق. والجمعية العامة مدعوة إلى الإحاطة علما بالتقرير.

٥٢ - وعرض تقرير أداء ميزانية عملية الأمم المتحدة في بوروندي عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/62/668) فقال إن الجمعية العامة اعتمدت في قرارها ٩/٦١ تمويلا قدره ١٢٨ ٥٣٦ ٧٠٠ دولار، وأن النفقات بلغت ١٠٠ ٥٣٤ ١١٨ دولار، مما نشأ عنه رصيد حر يبلغ ٦٠٠ ٠٠٢ ١٠ دولار، وهذا يمثل معدل تنفيذ نسبته ٩٢ في المائة.

٥٣ - وأضاف قائلا إن الأسباب الرئيسية للفارق هي انخفاض الاحتياجات المتعلقة بإعادة الوحدات العسكرية والمعدات المملوكة للوحدات إلى أوطانها، مع نقل وحدة طبية ومعداتها إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونقل كتيبة إلى فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي في بوروندي، إلى جانب هبوط الاحتياجات المتصلة بالموظفين الدوليين لخفض قوام البعثة وارتفاع معدل انتهاء الخدمة عما كان متوقعا.

٥٤ - وأردف يقول إن الجمعية العامة مدعوة إلى الإحاطة علما بالمبلغ الإجمالي المتوافر وهو ٣٠ ٧٢٩ ٨٠٠ دولار، الذي يشمل الرصيد الحر البالغ ٦٠٠ ٠٠٢ ١٠ دولارا وإيرادات وتسويات أخرى تبلغ ٢٠ ٧٢٧ ٢٠٠ دولار، وإلى البت في معاملة المبلغ ٢٤ ٣٣٧ ٠٠٠ دولار الذي يمثل صافي النقدية المتاحة في الحساب الخاص للعمليات من المبلغ ٣٠ ٧٢٩ ٨٠٠ دولار ذلك، وأن ترجى إلى دورتها الثالثة والستين اتخاذ قرار سينظر فيه ضمن سياق تقرير الأداء النهائي للعمليات، يتعلق بمعاملة المبلغ ٦ ٣٩٢ ٨٠٠ دولار الذي يمثل عجزا في النقدية في الحساب الخاص في العملية في

بسبب إطالة مدد الخدمة وتأجيل نشر بعض الوحدات، وزيادة الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الدوليين لأن الإسراع في النشر قد أفضى إلى وجود معدلات شغور تقل عما كان متوقعا. والجمعية العامة مدعوة إلى البت في كيفية معاملة الرصيد الحر البالغ ٨٧٩ ٠٠٠ دولار، فضلا عن الإيرادات والتسويات الأخرى البالغة ٨٠٠ ٣٧٢ ٧ دولار.

٤٩ - وعرض تقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/62/751)، الذي يمثل مبلغا مقترحا إجماليه ٦٨٨ ٨١٣ ٣٠٠ دولار، فقال إن المبلغ المعني هو ٢٤ ٧٧٣ ٥٠٠ دولار، أي أنه يقل بنسبة ٣,٥ في المائة عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

٥٠ - وأوضح أن الأسباب الرئيسية للفارق هي هبوط تكاليف المرافق والبنية التحتية لتوقع إنجاز مشاريع البناء الرئيسية في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وأيضا انخفاض الاحتياجات من النقل البحري بفضل إعادة تشكيل فرقة العمل البحرية. والجمعية العامة مدعوة إلى اعتماد مبلغ قدره ٦٨٨ ٨١٣ ٣٠٠ دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وتقسيم مبلغ قدره ١١٤ ٨٠٢ ٢٠٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٨، وتقسيم مبلغ قدره ٥٧٤ ٠١١ ١٠٠ دولار بمعدل شهري قدره ٥٧ ٤٠١ ١١٠ دولارات، إذا قرر مجلس الأمن استمرار ولاية القوة.

٥١ - وعرض تقرير الأمين العام الذي يتضمن استعراضا شاملا للخلية العسكرية للقوة (A/62/744)، الذي أعد استجابة لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٥٠/٦١ بء، فقال إن هذا التقرير يوضح دور الخلية وأدائها، وعلاقتها بالشعبة العسكرية في إدارة عمليات حفظ السلام، التي

إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن هذه البعثة عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. إلا أن اللجنة تعرب مرة أخرى عن قلقها إزاء هشاشة الوضع المالي للبعثة، فرصيدها النقدي الحالي لا يوفر احتياطيا تشغيليا لمدة ثلاثة أشهر.

٥٩ - وأضافت قائلة إن اللجنة الاستشارية ولئن كانت لا تعترض على ما جاء في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ من الاتجاه نحو إعادة توزيع الوظائف، فإن بعض الوظائف القائمة التي يقصد بها تغطية اختصاصات بعينها يزمع نقلها لتغطية اختصاصات غير ذات صلة. وتوخيا لشفافية الميزانية، ينبغي أن تلغى الوظائف الشاغرة التي لم تعد هناك حاجة إليها، أما الطلبات المتعلقة بالوظائف الجديدة والتي جرى ترفيعها فينبغي تبريرها تماما.

٦٠ - واستطردت تقول إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تُرصد بعناية عملية الإلغاء التدريجي لخدمات حراس الأمن المشمولين حاليا بعقد تجاري والاستعاضة عنهم بحراس الأمن الذين يشغلون الوظائف الوطنية المنشأة حديثا من فئة الخدمات العامة، وينبغي تقييم نتائجها وتقديم إفادة عنها في وثيقة الميزانية المقبلة. كذلك توصي اللجنة باستكشاف مدى احتمال توفير الدعم فيما يتعلق بإدارة المخزونات من قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي.

٦١ - وعرضت تقرير اللجنة الاستشارية بشأن تقرير الأداء المالي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ والميزانية المقترحة للقوة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/62/781/Add.5) فقالت إن توصية اللجنة الاستشارية يترتب عليها تخفيض قدره ٢٠ ٤٤٣ ٠٠٠ دولار في الميزانية المقترحة للقوة عن الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وبعد بحث إسقاط منقح لعمليات نشر

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ من نفس المبلغ الإجمالي ٣٠ ٧٢٩ ٨٠٠ دولار.

٥٥ - وأضاف قائلا إن الحالة المالية للعمليات في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ تشير إلى أن وضعها النقدي قد تحسن نتيجة لإيرادات الفوائد المتراكمة الإضافية، والوفورات المتعلقة بالالتزامات السابقة على الفترة ذات الصلة أو إلغاء هذه الالتزامات، وتسوية سائر المستحقات. وبالنظر إلى إمكانية إعادة المبلغ الإجمالي ٣٠ ٧٢٩ ٨٠٠ دولار إلى الدول الأعضاء لهذا السبب، قد ترغب الجمعية العامة في إعادة النظر في رد جميع الأرصدة الدائنة المستحقة عن الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

٥٦ - وعرض تقرير الأمين العام عن تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (A/62/756)، فأشار إلى أن التصرف في أصول البعثة جرى وفقا للبند ٥-١٤ من النظام الأساسي المالي. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كانت القيمة الدفترية الإجمالية لهذه الأصول تبلغ ٦١ ٩٠٩ ٠٠٠ دولار، مع نقل مجموعة من الأصول إلى بعثات أخرى أو تخزينها مؤقتا في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، وبيع مجموعة أخرى أو التبرع بها في منطقة البعثة، وتصنيف مجموعة ثالثة على أنها مشطوبة أو مفقودة. والجمعية العامة مدعوة إلى الإحاطة علما بهذا التقرير.

٥٧ - السيد ميتشانك (الجمهورية التشيكية): نائب الرئيس، تولى رئاسة الجلسة.

٥٨ - السيدة مكورغ (رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرضت تقرير اللجنة الاستشارية الذي يتصل بتقرير الأداء المالي عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (A/62/781/Add.1) فقالت

٦٤ - وقالت إن هذا الاستنتاج يتعزز إذا أخذنا في الاعتبار أن الخلية العسكرية الاستراتيجية قد تأسست من أجل تناول المتطلبات العسكرية والأمنية والتشغيلية الخاصة التي تواجه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لدى تنفيذها لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأن الأمين العام قد اقترح في تقريره المتعلق بالاستعراض الشامل للخلية (A/62/744) خفض قوامها تدريجياً. وبالتالي، فإن اللجنة الاستشارية توصي بعدم الموافقة على الوظيفة ذات الرتبة مد-١ والوظيفة الأخرى ذات الرتبة مد-٢ لموظفين مدنيين أقدم فيما يتصل بهذه الخلية وتوصي اللجنة كذلك بتعديل الاعتماد المقترح رصده لبدل معيشة يومي من أجل ٢٩ من الموظفين المسؤولين عن العسكريين، وذلك على ضوء التصغير المخطط لحجم الخلية، إلى جانب نقل المسؤولية المتصلة بتقديم المساعدة للقوة إلى مكتب الشؤون العسكرية باعتبار ذلك جزءاً من اختصاصاته المحددة.

٦٥ - وفيما يتعلق بالاحتياجات التشغيلية، ذكرت أن اللجنة الاستشارية توصي بخفض قدره ٩٢٧ ٠٠٠ دولار في الاعتماد المتعلق بالاتصالات. أما فيما يتصل بتعاون البعثة على الصعيد الإقليمي، فإن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن بعض موظفي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين يعملون داخل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (فريق المراقبين في لبنان) وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (فريق مراقبي الجولان)، وتطالب الأمين العام بأن يستعرض الترتيبات الإدارية الخاصة بهيئة مراقبة الهدنة، وأن يجسد هذا الاستعراض في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ومن المؤسف أنه كان هناك تأخير في العديد من مراجعات الحسابات والتحقيقات الخاصة بالقوة، ومن هذا المنطلق، تشدد اللجنة الاستشارية على وجوب تهيئة قدرة رقابية كافية في المنطقة.

القوات، ترى اللجنة الاستشارية أن عامل تأخير النشر البالغ ٥ في المائة يعد أكثر واقعية من العامل البالغ ١ في المائة الوارد في الميزانية المقترحة. ووفقاً لذلك، سيكون هناك انخفاض قدره ١٦ ٨٦٩ ٥٠٠ دولار في الاحتياجات المتعلقة بالوحدات العسكرية، وانخفاض قدره ١ ٦٩٩ ٨٠٠ دولار في الاحتياجات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات. ومع هذا، فإن اللجنة الاستشارية قد طلبت معلومات مستكملة بشأن الجدول الزمني للنشر المزمع فيما يتصل بالفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وذلك من أجل تمكين اللجنة الخامسة من اتخاذ قرار أكثر استنارة في هذا الصدد.

٦٦ - واستطردت تقول إن اللجنة الاستشارية توصي، فيما يتعلق بالموظفين المدنيين، بقبول اقتراح الأمين العام بشأن الوظائف المقترحة، وذلك باستثناء وظيفة رئيس خلية التحليل المشتركة للبعثة (ف-٥) وأيضا وظيفة المسؤول المعاون للشؤون السياسية في مكتب الشؤون السياسية والمدنية (ف-٢)، فاللجنة غير مقتنعة بأن ثمة حاجة إلى أي من هاتين الوظائفيتين.

٦٣ - وأردفت قائلة إن اللجنة إذ تلاحظ أيضاً أن الميزانية المقترحة تتضمن اعتماداً من أجل أربع وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة فيما يتعلق بالخلية العسكرية الاستراتيجية، وإذ تعرب عن نيتها أن تقدم تعليقات وتوصيات بشأن المسألة الأوسع نطاقاً الخاصة بالدمج المقترح للقدرات الأساسية للخلية في مكتب الشؤون العسكرية، وذلك في سياق تقريرها بشأن اقتراحات الأمين العام لتعزيز المكتب (A/62/752)، ترى أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قد تجاوزت مرحلة التوسع، وبالتالي فإن الحاجة المستمرة للخلية، هيكلها وقوامها الحاليين، لم تثبت على نحو واضح.

- ٦٦ - وعرضت تقرير اللجنة الاستشارية عن تقرير الأداء المالي لعملية الأمم المتحدة في بوروندي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/62/781/Add.2) فقالت إن اللجنة الاستشارية توصي بأن يقيّد لحساب الدول الأعضاء، بطريقة تحددها الجمعية العامة المبلغ النقدي الصافي المتوافر في الحساب الخاص للعملية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وهو ٣٣٧ ٠٠٠ ٢٤ دولار. وعلى أية حال، وفي تطور أخير لم يكن لدى اللجنة متسع من الوقت للنظر فيه، يبدو من البيان المالي المؤقت للبعثة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ أن الاحتياطيات النقدية تكفي لتمكين الدول الأعضاء من تلقي كامل أرصدها الدائنة. وفي حالة عدم موافقة اللجنة الاستشارية على ما اقترحه الأمين العام من إعادة هذه المبالغ بكاملها إلى الدول الأعضاء، فإنه سيجري إخطار اللجنة الخامسة بذلك.
- ٦٧ - وعرضت تقرير اللجنة الاستشارية بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (A/62/781/Add.4) فقالت إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير الأمين العام الذي يورد وصفاً لإنجاز عملية تصفية أصول البعثة، حيث جرى الجزء الأول من هذه العملية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، على النحو الموصوف في التقرير المحلي للأمين العام (A/62/819).
- البند ١٤٠ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)**
- المركز المالي المستكمل لبعثات حفظ السلام المغلقة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/62/757)
- تقرير شامل عن توحيد حسابات حفظ السلام (A/62/762)
- ٦٨ - السيد ساتش (المراقب المالي): عرض التقرير المتعلق بالمركز المالي المستكمل لبعثات حفظ السلام المغلقة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ فقال إن هناك ١٥ بعثة من بعثات حفظ السلام العشرين التي يشملها هذا التقرير تعكس فوائض نقدية صافية يبلغ إجماليها ١٨٢ مليون دولار. وقد اقترح الأمين العام في تقريره بشأن توحيد حسابات حفظ السلام (A/62/726) رد هذه الفوائض النقدية إلى الدول الأعضاء، وذلك قبل توحيد الحسابات.
- ٦٩ - وأضاف قائلاً إن بعثات حفظ السلام الخمس التي تعكس عجزاً نقدياً والتي شملها التقرير لا يبلغ رصيدها النقدي الإجمالي سوى ٦ ملايين من الدولارات، وذلك مقابل خصوم إجماليها ٩٤ مليون دولار. وفي حالة الموافقة على التوحيد المقترح لحسابات حفظ السلام، ستسدد في نهاية الأمر هذه الخصوم التي فات منذ وقت طويل موعد تسديدها والتي تمثل إلى حد كبير مطالبات من البلدان المساهمة بقوات.
- ٧٠ - واستطرد يقول إن الإجراء الذي يجب اتخاذه من جانب الجمعية العامة، رهنا بالموافقة على ما اقترحه الأمين العام من توحيد حسابات دعم السلام اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ وفقاً للإطار المحدد في تقريره، هو اتخاذ قرار بأن ترد إلى الدول الأعضاء الائتمانات المتاحة بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في بعثات حفظ السلام المغلقة، مع الفوائض النقدية.
- ٧١ - وبخصوص التقرير المتعلق بتوحيد حسابات حفظ السلام (A/62/626)، قال إنه يذكر بأن الجمعية العامة طلبت، في قرارها ٢٧٨/٦١، إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً مستكملاً وشاملاً عن توحيد حسابات حفظ السلام، يتضمن محاكاة للخيارات المقترحة، مع مراعاة الآراء المعرب

التوحيد أن يتيح رد المبلغ غير المسدد، الذي يصل إلى ٦٨,٢ مليون دولار والمستحق للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد من الشرطة، فيما يتصل بالبعثات الخمس المغلقة، فضلا عن تسديد الخصوم المتعلقة بالبعثات المغلقة ذات العجز النقدي، وهي خصوم فات موعد تسديدها منذ أمد طويل.

٧٥ - ومضى يقول إن الأنصبة المقررة سوف تصدر أربع مرات أثناء كل فترة من الفترات المالية وذلك استجابة للشاغل المتعلق بضرورة الاحتفاظ برابطة مباشرة بين الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام وفترات الولاية المعتمدة لكل من بعثة من جانب مجلس الأمن.

٧٦ - وأردف يقول إن توحيد حسابات حفظ السلام من شأنه بالإضافة إلى تيسير السداد في الوقت المناسب للبلدان المساهمة بقوات، أن ييسر العمليات الإدارية لدى الدول الأعضاء والأمانة العامة على السواء؛ وأن يسهل التخطيط المالي للدول الأعضاء فيما يتصل بتمويل عمليات حفظ السلام في المستقبل؛ وأن ييسر من استعراض تمويل عمليات حفظ السلام من قبل الجمعية العامة، مع زيادة التركيز على الاتجاهات والمسائل التنفيذية الهامة؛ وأن يحدد مما تصدره الجمعية العامة على نحو منفصل من قرارات وتقارير أداء وبيانات مالية؛ وأن يرشد عبء العمل الذي تتحمله دائرة الاشتراكات وشعبة الحسابات وشعبة تمويل عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون الإدارية؛ وأن يقلل من تكاليف التحرير والترجمة التحريرية والطبع.

٧٧ - السيدة مكورغ (رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرضت التقريرين ذوي الصلة للجنة الاستشارية (A/62/816 و A/62/818)، فقالت إن الأرصدة الدائنة المتاحة في بعثات حفظ السلام المغلقة سوف ترد إلى الدول الأعضاء، مع مراعاة أن الأمر يرجع إلى الجمعية العامة

عنها والمسائل المثارة والمعلومات التي طلبتها الدول الأعضاء في دورتها الحادية والستين.

٧٢ - وأضاف قائلا إن مسألة توحيد حسابات البعثات العاملة، وتوحيد حسابات البعثات المغلقة، كل على حدة، قد نُظر فيها أيضا ولكن لم تُحدد فوائده تُذكر في هذا الصدد. ومن ثم، فإن الأمانة العامة ترى أن التوحيد الكامل لجميع عمليات حفظ السلام هو الذي من شأنه أن يفضي إلى أكبر قدر من النفع، وذلك بالإضافة إلى ترشيده لكافة الأعمال الإدارية ذات الصلة.

٧٣ - وقال إن إجمالي الرصيد النقدي في جميع حسابات حفظ السلام في نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٨ كان يبلغ ٣ بلايين دولار، مما يكفي للوفاء بكافة الاحتياجات، بما في ذلك سداد تكاليف كل من القوات والمعدات المملوكة للوحدات للبلدان المساهمة بقوات. ومع هذا، وحيث إن الأموال النقدية موزعة على حسابات منفصلة لحفظ السلام تتعلق بكل بعثة على حدة، فإن السداد للبلدان المساهمة بقوات قد يقيد مستوى المبلغ النقدي المتوافر في كل حساب منفرد. ومن جراء هذا، فإن عملية السداد للبلدان المساهمة بقوات تتأخر بضعة أشهر في غالبية بعثات حفظ السلام. وفي بعض البعثات، من قبيل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، لم تسدد المبالغ المقرر دفعها من جراء نقص الأرصدة النقدية في هذه البعثات.

٧٤ - وأضاف قائلا إن الأرصدة النقدية، في حالة توحيدها، ستُجمع معا وإن التسديدات للبلدان المساهمة بقوات ستصبح أفضل سواء من حيث التوقيت أو من حيث القابلية للتنبؤ بها. وقد تبين من إحدى عمليات المحاكاة أن توحيد الحسابات سيؤدي، في حالة تنفيذه، إلى زيادة التسديدات بنسبة ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٧. ومن شأن

النظامين الأساسيين والإداري الماليين للأمم المتحدة يبينان صراحة وجوب رد الرصيد المتبقي من أية اعتمادات للدول الأعضاء بعد انقضاء فترة ١٢ شهرا. وقد كادت اللجنة الخامسة أن تتوصل إلى اتفاق بشأن هذه القضية في الدورة الحادية والستين، ومع ذلك، فإن ثمة صلة تعسفية بين إعادة الأرصدة الدائنة والقيام بالتسديدات اللازمة من البعثات المغلقة ذات العجز النقدي قد حالت دون قيام اللجنة الخامسة بذلك. ويرى الاتحاد الأوروبي، من جانبه، أن هذه الصلة لا ضرورة لها.

٨١ - وأضاف قائلا إن الاحتفاظ المستمر بالأموال والخصوم غير المسددة في بعثات حفظ السلام المغلقة من الأمور غير المقبولة. ومن ثم، فإن الاتحاد الأوروبي يحث جميع الدول على دفع اشتراكاتها غير المسددة بالكامل وفي الوقت المناسب ودون أية شروط. وهو يسعى جاهدا لتهيئة حل يسمح بإعادة الأرصدة من بعثات حفظ السلام المغلقة إلى الدول الأعضاء، التي تستحق هذه الأرصدة دون جدال.

٨٢ - وأردف يقول إن الاتحاد الأوروبي يرحب بتوحيد حسابات حفظ السلام، فمن شأن هذا التوحيد أن يعطي للأمين العام مزيدا من المرونة فيما يتصل باستخدام الموارد في عمليات حفظ السلام، وأن ييسر القيام في الوقت المناسب بتسديد المبالغ المستحقة للدول المساهمة بقوات.

٨٣ - السيد غوربر (سويسرا): قال إن توحيد حسابات حفظ السلام سوف يفضي إلى تحقيق مكاسب تتعلق بالكفاءة، دون تحمّل التكاليف المعتادة المرتبطة بتدابير الإصلاح. ومن واجب الدول الأعضاء أن تمضي قدما بشأن ما اقترحه الأمين العام، وذلك للأسباب التي حددها المراقب المالي.

٨٤ - وأضاف قائلا إن التقدم في اللجنة الخامسة كثيرا ما يعوقه الإفراط في تسييس المسائل الإدارية، والاستمرار في

فيما يتصل بالبت في التصرف في هذه الأرصدة. ومن رأي اللجنة الاستشارية أن إعادة هذه الأرصدة الدائنة لا تتوقف على قبول الاقتراح الداعي إلى توحيد حسابات عمليات حفظ السلام. أما فيما يتصل بمشكلة الديون القائمة في البعثات المغلقة ذات العجز النقدي، فإن ثمة حاجة إلى مقترحات جديدة، بالإضافة إلى اقتراح توحيد حسابات حفظ السلام.

٧٨ - وأضافت قائلة إن تقرير الأمين العام بشأن توحيد حسابات حفظ السلام (A/62/726)، هو أساسا إعادة تقديم للاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام المفصل عن الاستثمار في الأمم المتحدة (A/60/846/Add.3). وثمة مواد جديدة قد قدمت في مرفقات التقرير، تتضمن معلومات مستكملة عن نتائج التوحيد الذي جرت محادثاته فيما يتصل بعام ٢٠٠٧، وجدولا للأرصدة الدائنة المتوفرة في بعثات حفظ السلام المغلقة مع إيرادات الأرصدة النقدية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ونموذجا للبيانات المالية المتعلقة بعمليات حفظ السلام، وموجزا لتقرير الأداء الموحد المقترح.

٧٩ - ووجهت الانتباه إلى الملاحظات والتوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية، بصيغتها الواردة في الفقرات ٤٣ إلى ٤٨ من تقريرها بشأن الاستثمار في الأمم المتحدة لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي (A/60/870)، وقالت إن من رأي اللجنة الاستشارية أن الدول الأعضاء هي التي تملك البت في توحيد، أو عدم توحيد حسابات حفظ السلام.

٨٠ - السيد بلانج (سلوفينيا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرشحة للانضمام إليه تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، بالإضافة إلى أرمينيا وليختنشتاين وأوكرانيا، فقال إن الاتحاد الأوروبي يوافق اللجنة الاستشارية على أن

التصدي للسبب الأساسي بدرجة أكبر لتأخر السداد لتلك البلدان، وهو عدم دفع الاشتراكات المقررة.

٨٩ - واستطرد يقول إن قرار مجلس الأمن الذي ينشئ ولاية بعثة يسمح بإصدار رسائل تحدد الأنصبة المقررة موجهة إلى الدول الأعضاء من أجل هذه البعثة، وذلك وفقا للترتيبات المتعلقة بالميزنة وتحديد الأنصبة المقررة التي تنفرد بها بعثات حفظ السلام، والتي لا يجوز الحياد عنها. وعدم الإبقاء على صلة مباشرة بين الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام وفترة الولاية المعتمدة لكل بعثة من قبل مجلس الأمن من شأنه أن يجعل من الصعب على بعض البلدان، ومنها اليابان، أن تبرر دفع الأنصبة المقررة. وقد يفضي قطع الصلة بين الأنصبة المقررة لحفظ السلام وفترات الولاية إلى تقويض نظم الميزنة وإلى المساس بمداولات مجلس الأمن.

٩٠ - وأردف قائلا إن ما من سبب يدعو إلى تناول كل بعثة من بعثات حفظ السلام باعتبارها بابا من أبواب الميزانية الإجمالية لحفظ السلام، على غرار الميزانية العادية. وتتفق اليابان مع اللجنة الاستشارية في أن نطاق ونوعية المعلومات التي تقدم بشأن تمويل عمليات حفظ السلام، ينبغي أن يظلا دون انتقاص. وتعزيزا للمساءلة وتبريرا للزيادات المستمرة في ميزانية حفظ السلام، ثمة حاجة إلى تقديم معلومات أكثر تفصيلا، إلى جانب توفير تحليلات لما يخص كل بعثة من البعثات من احتياجات من حيث الموارد.

٩١ - السيدة ساماويو - ريكايري (غواتيمالا): قالت إن وفد غواتيمالا متفق مع اللجنة الاستشارية في أنه ينبغي أن ترد إلى الدول الأعضاء الأرصدة الدائنة المتاحة في بعثات حفظ السلام المغلقة ذات الفوائض النقدية. ومع هذا، فإن عددا من الدول التي تطالب بالسداد لا تزال عليه متأخرات فيما يتصل ببعض عمليات حفظ السلام. وقد يكون من

إحالة البنود من دورة ما إلى دورة أخرى تالية لها. وعلى ضوء المزايا التنظيمية والإدارية لما اقترحه الأمين العام، يجب على اللجنة ألا تسمح للاعتبارات السياسية بأن تمنعها من اتخاذ إجراءات بسرعة.

٨٥ - السيد يامادا (اليابان): قال إن ثمة مبدئين أساسيين جديرين بالمراعاة لدى معالجة قضية بعثات حفظ السلام المغلقة. وأولهما أن دفع الاشتراكات المقررة يمثل التزاما بموجب ميثاق الأمم المتحدة؛ وثانيهما أن الاعتمادات الحرة ينبغي أن ترد إلى الدول الأعضاء وفقا للنظامين الأساسي والإداري الماليين للأمم المتحدة. ووفد اليابان متفق بالتالي مع اللجنة الاستشارية في أن إعادة الأرصدة الدائنة إلى الدول الأعضاء لا تتوقف على قبول الاقتراح المتعلق بتوحيد حسابات عمليات حفظ السلام، وكذلك في أن الأرصدة الدائنة المتاحة في عمليات حفظ السلام المغلقة التي تتضمن فوائض نقدية يجب أن ترد إلى الدول الأعضاء. وهو يوجه الانتباه، في هذا الصدد، إلى قرار الجمعية العامة ٣٢٣/٥٧ الذي يحدد موعد ومبلغ الأرصدة التي تجب إعادتها.

٨٦ - وأضاف قائلا إن حل مشكلة الديون في البعثات المغلقة ذات العجز النقدي هو كفالة قيام الدول الأعضاء بسداد أنصبتها المقررة بالكامل وفي الموعد المناسب.

٨٧ - السيد موكاي (اليابان): قال إن وفد اليابان غير مستعد لقبول الاقتراح الداعي إلى توحيد حسابات حفظ السلام. وثمة شكوك جادة لدى اليابان بشأن فعالية هذا الاقتراح، وهي تشعر بالقلق لأن توحيد الحسابات هذا قد يؤثر سلبا على سداد بعض الدول الأعضاء لتأخراتها.

٨٨ - وأضاف قائلا إن عملية التوحيد ولئن كانت قد تأتي ببعض المنافع فيما يتصل بالسداد في الوقت المناسب للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد من الشرطة، ينبغي

المناسب النظر في هذه المسألة في سياق بند جدول الأعمال المتعلق بتحسين الحالة المالية للأمم المتحدة.

٩٢ - وأضافت قائلة إن بعثات حفظ السلام المغلقة وتوحيد حسابات حفظ السلام يشكلان قضيتين منفصلتين، وينبغي تناوُلهما على هذا النحو في مشاورات غير رسمية.

٩٣ - ومضت تقول إن غواتيمالا تؤيد سداد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات، بشكل كامل وفي الوقت المناسب. إلا أن الوضع قد تغير منذ تقديم الاقتراح المتعلق بتوحيد الحسابات: فعدد بعثات حفظ السلام قد زاد، كما أن الديون استمرت في النمو. ومن المشكوك فيه ما إذا كان توحيد حسابات حفظ السلام من شأنه أن يفضي في واقع الأمر إلى التمكن من الحصول على الأموال من الدول التي لم تقم بالدفع في الوقت المناسب. وسيكون وفد غواتيمالا ممتنا لو تلقى ردا خطيا على هذه النقطة في مشاورات غير رسمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.